

منطلقات الدولة العباسية وأثرها على الموالي وأهل الذمة

(م / هـ)

د. محمد رسلان محمد نور

د. امحمد أبو القاسم محمد المزوغي

د. طارق لعجال

أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة ملايا كوالالمبور ماليزيا

الملخص

تتناول الورقة منطلقات الدولة العباسية وأثرها على الموالي وأهل الذمة في الإطار الزمني - هـ / - م)، وتهدف إلى توضيح المنطلقات الأساسية التي بنى العباسيون سياستهم عليها، وبيان أثر هذه المنطلقات على شريحة الموالي وأهل الذمة في المجتمع العباسي. ولتحقيق أهداف هذه الورقة تمّ إتباع منهج البحث التاريخي، وهو المنهج الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ثمّ مقارنتها وتحليلها وتفسيرها. وقد بيّنت الورقة أهمّ المنطلقات السياسية التي أثّرت على توجّهات الدولة العباسية، كما تعرّضت الورقة لأبرز

نتائج هذه التوجّهات وأثرها على الموالي وأهل الذمة في الجانب السياسي. كما أوضحت الورقة نوع العلاقة التي سطرّها النظام المالي الإسلامي مع الموالي وأهل الذمة، ثم عرضت التطبيق الواقعي لهذا النظام عند العباسيين، وسجلت الورقة أبرز آثاره على الموالي وأهل الذمة. كما بيّنت الورقة نوع الترتيب الاجتماعي الذي حدّدته منطلقات الدولة العباسية، ومدى أثره على الموالي وأهل الذمة.

المقدمة:

لعله ليس بجديد القول أن العهد العباسي في التاريخ والحضارة الإسلامية هو من أكثر العهود تأثيراً في بُنى الأمة الإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل أنه أكثر العهود حضوراً في حاضرها اليوم من خلال المعادلات التي ورثت من تلك الفترة في كافة أصعدة الحياة، وهو أمر ليس بمستغرب كون العهد العباسي مثلاً أبهى شكل ظهرت فيه الحضارة الإسلامية وجسّدت فيه سيادتها الحضارية، هذا التميز لهذا العهد نتج عن عملية تأسيس قوية اضطلعت السلطات العباسية منذ سنيّها الأولى وبخطى ثابتة ومدرسة مكّنت وفي ظرف وجيز من وضع الدولة الإسلامية على السكة الصحيحة للتحقق الحضاري، لذلك اعتبر العصر العباسي الأول أهم وأكثر عصور الخلافة العباسية فاعلية وحكمة، بل وتشويقاً أيضاً. وفي حيز هذا العصر الزمني ستركّز دراسة البحث في قضية من أهم قضايا العصر، وهي قضية الأقليات التي باتت من أدبيات عالمي السياسة

والثقافة على حدّ سواء في السنوات الأخيرة نتيجة تنامي الحس المدني وخطاب حقوق الإنسان. تحاول الدراسة الوقوف على حقيقة واقع الموالي وأهل الذمة كونهم مثّلوا شريحة الأقليات بالمصطلح الحديث في عملية ارتدادية تاريخية تهدف إلى استشفاف موقف الإسلام من هذه الطبقة من خلال نموذج عملي تطبيقي تمت فعالياته في إطار زمني محصور بين سنتي هـ هـ.

لقد تميز الإطار الزمني للدراسة بتطور هائل في حركة المجتمع الإسلامي، الأمر الذي دفع رجال الدولة إلى إتباع نهج يأخذ بحركة المجتمع إلى التنمية والتطوير حتى يستطيع أن يواكب كل متطلبات المرحلة؛ مما أدّى إلى اعتمادهم على منطلقات كان أثرها الواضح على كل شرائح المجتمع في هذه الحقبة من التاريخ الإسلامي، وخاصة شريحة الموالي وأهل الذمة التي سوف تدور حولها أبعديات هذه الورقة لذا تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث رئيسة كالآتي:

المبحث الأول: المنطلقات السياسية وأثرها على الموالي وأهل الذمة.

يبدو أن ملامح الحياة السياسية في العصر العباسي الأول (

هـ / م) اصطبغت بإيديولوجيا قيام الدولة؛ القائمة على إعادة

الحق لأهله أي إعادة الخلافة للبيت الهاشمي النبوي، وكذا محاولة العباسيين واجتهادهم في خلق سياسة تلائم هذا الواقع، تمثلت في طرح برنامجهم الإصلاحي

الذي ادعوه في بداية قيام دولتهم لمعالجة المختنقات السياسية والاجتماعية التي تمت في العهد السابق زمن الأمويين.

فالاتجاه السياسي كان يسير في اتجاه نظام مركزي يصهر كافة الطبقات الاجتماعية المختلفة دون تمييز بين جنس أو لون في بوتقة الأمة الإسلامية بشكل عام، وما قيام الدولة العباسية إلا استعجال لتحقيق غاية هذا الاتجاه. () ويتطلع هذا الاتجاه نحو تحقيق المشاركة السياسية، وتطبيق العدالة الإسلامية التي فقدت الكثير من بريقها تحت الحكم الأموي الذي كان في رأي الأغلبية فاقداً للأحقية الشرعية في الخلافة، فترتب على ذلك عدم شعور أغلبية المجتمع بالرضا وميله الدائم نحو الخلاف (). ومن خلال تتبع القرارات السياسية وسياسة الحكم المتبعة في تلك الفترة يمكن الوقوف على ثلاث توجهات رسمت ملامح المنطلق السياسي للدولة العباسية في الفترة المدروسة.

الاتجاه الأول: التوجه الديني

استغل العباسيون مسألة الشرعية وأحقية الخلافة إلى أبعد مدى ممكن، فانبعثت دولتهم من منطلق ديني تجسد في السياسة الدينية للدولة العباسية، حيث أسبغوا على مفهوم الخلافة الرداء الديني، ومثاله الواضح قول أبي جعفر المنصور () : (إنما أنا سلطان الله في أرضه أسوسكم بتوقيفه...أعمل بمشيئته...فارغبوا إلى الله أيها الناس) (). هذا المفهوم يمزج بين الخلافة والدين إذ يجعل من التقرب إلى الخليفة ضرباً من التدين والتقرب إلى الله تعالى، ولتأكيد

هذا المفهوم وإثباته كان على العباسيين المضي أكثر فأكثر في تنفيذ وتطبيق هذه السياسة الدينية، ومن هنا نعتبرها من أهم المنطلقات التي أثرت على التوجهات السياسية للدولة العباسية.

ارتكزت السياسة الدينية للعباسيين بشكل عام على مظاهر عدة كان أبرزها: القرابة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وجعل الكتاب والسنة دستور الدولة، وتقريب الفقهاء والعلماء، وردّ المظالم وإظهار سيرة التقوى والتدين، والجهاد في سبيل الله ونشر الإسلام. إن إبراز قرابة العباسيين للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم كانت في غاية الأهمية للخلافة العباسية فهي المفتاح لشرعية خلافتهم وهذا ما أذاعوه خلال دعوتهم الدينية بأن رجلا من أهل البيت سيستلم الخلافة ونسبوا في ذلك أحاديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم فبالخلافة فيهم بالنص. ()

ولأنهم أصحاب الحق الشرعي كان لزاماً عليهم جعل كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم دستوراً لدولتهم، وتعهدوا بهذا في خطابهم الرسمي () وهم بهذا أَرْضُوا كافة الفرق الدينية في الدولة. وبما أن تطبيق أحكام الكتاب والسنة لا يتم إلا على أيدي العلماء والفقهاء، فكان تقريب الخلفاء العباسيين لهم يعدّ الطريقة العملية لجعل الكتاب والسنة دستور الدولة، فكانت بذلك بصمة الفقهاء مؤثرة جداً في القرار السياسي للعباسيين. () وكان من مظاهر السياسة الدينية للعباسيين أيضاً إظهار سيرة العدل وردّ المظالم والروايات التاريخية تترى مؤكدة التزام العباسيين بهذه السيرة. ()

ومما قد يعتبر جزءاً من إظهار العباسيين تمسكهم بالسياسة الدينية اهتمامهم البالغ بالحرمين الشريفين، بعمارتها وإنفاق الأموال الطائلة في تزيينها بأنفس الحلي والديباج (). وإذا كان الاهتمام بالحرمين الشريفين بداعي تجميل صورة الخلفاء العباسيين وتأكيد تدينهم عند العامة، فإن حملات الجهاد في سبيل الله تعالى كانت من مهام الخليفة الأساسية التي لا بد من القيام بها، وربما كان توسع العباسيين في حملات الجهاد كان لما لها من أثر إيجابي في كسب ود وتعاطف المجتمع الإسلامي، ولما فيها من تسكين للنزاعات الداخلية، فهي بهذا المعنى مطلب سياسي داخلي وليس نتيجة لتصادم السياسات التوسعية مع الدول والأمم المجاورة، والدليل على ذلك مثلاً: أن سبب غزو المهدي () لطبرستان كان لكرهه المنصور إبطال النفقات التي جهز بها جيش المهدي (). وكذا فتح عمورية الذي نحى فيه المعتصم نحو العاطفة الشعبية التي اشرأبت حول صيحة المرأة المسلمة الأسيرة، فلم يكن هناك من بدّ من التحرك العسكري لنصرتها رغم الترددات والمخاوف الكثيرة التي أحاطت بالقرار .

وعليه يمكن القول بأن السياسة الدينية العباسية كان لها نتائج منها: أنهم كانوا مطالبين بتطبيق الأحكام والمفاهيم في الشريعة الإسلامية على المجتمع، فأصبحت الشعوب الأعجمية والعرب في المجتمع متساوين وعلى مسافة واحدة من البعد والقرب السياسي من الخلفاء، فقد أصبح معيار عصية الدولة يخضع لأساس العقيدة الإسلامية.

كما أن من أهم نتائج السياسة الدينية تأسيس قواعد المذهب السني و بروز ملامحه الأساسية والجدير بالذكر أن تمسك العباسيين بالسياسة الدينية بثوبها المثالي كان سيخلق هوة بينهم وبين المجتمع، فمثالية السياسة الدينية تقتضي السير على سيرة الخلفاء الراشدين، وقد يصعب تحقيق ذلك خاصة في ظل التغيرات التي طرأت على نوعية الحياة وتعدد ألوانها، وتغير روح التدين عند المسلمين عنها في الفترة المثالية (عصر النبوة، الخلفاء الراشدين)، وأصبح المضي في السياسة الدينية بثوبها المثالي ينذر بحدوث هوة بين الحكم العباسي والمجتمع الذي بات أقرب إلى حياة الدعة والترف، فكان على العباسيين خوض غمار هذه الحياة حتى يمكنهم التأثير في التراتيب الاجتماعية وتحديد نوع العلاقات المالية في المجتمع لتثبيت سلطانهم تحت مظلة سياسية شرعية معترف بها. بمعنى آخر كان عليهم كسر العزلة التي قد يفرضها السعي إلى مثالية السياسة الدينية، دون المساس بجوهر هذه السياسة. ولتخطي هذه المفارقة، وكمتطلبات فرضتها المنطلقات الأساسية للعباسيين اتجهت السياسة العباسية في اتجاهين: سياسة مركزية الدولة، واستخدام الكفاءات وأهل الخبرة في أجهزة الدولة.

التوجه الثاني: سياسة مركزية الدولة:

إن مطلب العباسيين القائم على السعي لنيل طاعة الرعية كان سيظل نظرياً وكان من الصعب تحقيقه في ظل توزع نفوذ الدولة، لذلك كان لابد من إتباع سياسة مركزية الدولة لتكون العلاقة مباشرة بين الخليفة والمجتمع، والأدلة

كثيرة على اتباع العباسيين هذه السياسة، لعل أبرزها: السبب من وراء بناء مدينة الرصافة حيث أظهر العباسيون حنكة سياسية كبيرة في تنفيذ سياسية مركزية الدولة، فقد صارت مضر فرقة، وربيع فرقة، وفرق الجيش بين بغداد والرصافة، فصارت كما يقول ابن طباطبا - تلك بلد وهذه بلد فإن فسد بعض هؤلاء ضربهم بأولئك. ()

ولنفس السبب حرص بعض القادة العباسيين على الابتعاد عن تكوين مراكز نفوذ خاصة بهم دون الخليفة. () كما أن الخلفاء كانوا حريصين على تفويت أي فرصة من ذلك القبيل من خلال سياسة العزل والتولية. فقد كان أغلب خلفاء بني العباس في العهد الأول كثيري التولية وكثيري العزل، فالمنصور كان كثيراً ما يعزل عاملاً ويعين آخر لنفس الإقليم في السنة الواحدة () وكان المهدي كثير الولاية والعزل لغير سبب () والواضح أن السبب ما أشرنا إليه أي حتى لا يتمكن الولاة من بناء مراكز نفوذ لهم، وهو مما يكرّس مظاهر سياسة مركزية الدولة ويدعم بقاءها.

وننتج عن سياسة مركزية الدولة أن أصبح الخليفة في مواجهة مباشرة مع الرعية، وبات عليه أن يثبت جدارته في إنشاء دولة يتمتع فيها الرعية بأفضل الخدمات، من جودة المرافق، وسعة المعاش، فأی خلل قد يقع في نظام الدولة، سيفسر بأنه تقصير من الخليفة نفسه، فقد سحبت سياسة مركزية الدولة جميع الصلاحيات السياسية والإدارية من العمال ومعاوني الخليفة هذا مع استثناء عهد

الرشيد في مرحلته الأولى حيث اعتمد بشكل موسّع على وزيره البرمكي في تسير شؤون الدولة. بناءً على هذه السياسة التي اعتمدها الخلفاء العباسيين توجب عليهم حمل بناء دولة كثيرة المحاسن على عاتقهم، وهو ما كانوا يسعون إليه فعلاً، فيروى أن المنصور: كان شغله صدر نهاره الأمر والنهي، وتعيين الولاة وعزلهم، وشحن الثغور والأطراف والنظر في الخراج والنفقات، وآخر نهاره النظر فيما ورد عليه من كتب الثغور والأطراف والآفاق ().

التوجه الثالث: سياسة استخدام الكفاءات وأهل الخبرة في أجهزة الدولة:

هذا الاتجاه ظهر نتيجة للاتجاه الأول -أي سياسة مركزية الدولة - فقد أصبح لزاماً على الخليفة إثبات جدارته في إقامة دولة كثيرة المحاسن والمزايا، خاصة بعد أن جمعت مركزية الدولة كافة الصلاحيات في يده، ولأن الهالة القدسية التي أحاط العباسيون بها أنفسهم كان لابد من أن يكون لها انعكاس على مدى رقي دولة من يستمد حكمه وشرعيته من الله تعالى، فقد اتجهت سياسة العباسيين لاستخدام الكفاءات وأهل الخبرة في أجهزة الدولة لهذا الغرض.

فمن المعروف عن العباسيين أنهم لم يستوزروا إلا الكامل من كتابهم والأمين من خاصتهم، والناصح الصدوق من رجالهم، ومن يأمنونه على أسرارهم وأموالهم، ويتقون بحزمه وفضل رأيه وصحة تدبيره في أمورهم () وكانوا يضعون شروطاً فيمن أرادوا استخدامه، فقد كتب المأمون () مثلاً في اختيار

وزيره: أنه يريد لأموره رجلاً جامعاً لخصال الخير، ذا عفة في خلائقه، قد هذبته الآداب وأحكمته التجارب، يؤمن على الأسرار، وينهض بمهمات الأمور، يسكته الحلم وينطقه العلم ().

مما تقدم يبدو أن المنطلقات السياسية للدولة العباسية من سياسة دينية، وإتباع سياسة مركزية الدولة واستخدام أهل الكفاءات والخبرات في أجهزة الدولة، كانت تصبّ في مصلحة الموالي وأهل الذمة. فالسياسة الدينية كانت تقتضي معاملة الموالي وأهل الذمة بأوامر ونواهي الشريعة الإسلامية العادلة، كما ساعدت الشروط المصاحبة لسياسة مركزية الدولة على استخدام الموالي وأهل الذمة، فالدولة بعد استقرارها تستغني عن العصبية، وتستظهر على سلطانها بالموالي والمصطنعين (). لأنهم ((أخص مدخلا وأطف في الخدمة مسلکاً، و الخلفاء بمواليهم ائس، وبناحتهم أوثق وبكفايتهم أسرّ، وكانوا يخصون مواليهم بالموكلة والبسط ولا يبهرجون الأسود لسواده، ولا الذميمة لذماتمه، ويوصون بحفظ أكابر أولادهم، ويصلّون على الموتى منهم بحضرة من العمومة والأخوة)). (). فالموالي جزء من العصبية لا ينفصلون عنها، ولا ينفردون بعصبية دون مولاہم، ولا ينطبق هذا على العرب الصرحاء، فهم يتحالفون في العصبية ويزنون أصحاب الرياسة فيها الشرف والمجد والغلب، فيصعب انقيادهم ونيل مطلق الطاعة منهم، فيستبعد عليهم الخليفة ليستتب الملك، فيستظهر عليهم بالموالي، ويقلّدهم جليل الأعمال، والولايات من الوزارة والقيادة والجبايا. ()

قيل للمهدي يوماً: إنك أفرطت في استخدام الموالي وقد وليتهم أمورك كلها، فأجاب: قد يرفع الموالي إلى أرفع المستويات، ثم يستكفيه سياسة دابته فيكفيها لا يرفع نفسه عن ذلك، ولو أراد هذا من غيرهم لقال: ابن دولتك والسابق إلى دعوتك، وخلف من تقدم إلى بيعتك (). ويبقى للموالي فضل عدم إثارة العصبية القبلية بين المقاتلين إذا أمروا عليهم أو كانوا ولاه، فلا يسلم أي قائد عربي من ميل العصبية إليه مضرراً كان أم يمانياً، ولا يقتصر هذا الأمر على العباسيين وحدهم بل طال محمد النفس الزكية () أيضاً أيام ثورته عندما قدم جبهة فغضبت قبائل قيس العربية من تقديمه مولاً عليهم ().

لذلك يمكن القول بأن استخدام الموالي كان جزءاً من سياسة مركزية الدولة باعتبار الموالي يمثلون الخليفة مباشرة، وتولية أحدهم كقائد أو وال كان كافياً لوقف دوامة العصبية باعتباره عنصراً محايداً، لذلك كثيراً ما استخدم العباسيون الموالي. كما أن سياسة استخدام الكفاءات شجعت أيضاً على استخدام الموالي وأهل الذمة، فقد كان الهدف من استخدامهم الاستفادة من كفاءتهم فلم يهتم العباسيون بأصولهم العرقية أو مذاهبهم الدينية طالما تتوفر فيهم الشروط المناسبة. وعلى أي حال، كانت هذه الظروف مجتمعة تعتبر سبباً مباشراً في استخدام الموالي وأهل الذمة، والأدلة على ذلك كثيرة، فبالنسبة للموالي كان المنصور أول من استعمل مواليه وغلمانه فامتثلت لذلك الخلفاء من ولده من بعده () فقد أوصى ابنه المهدي بهم وحثه على تقريبهم منه والاستئثار منهم ().

أما بالنسبة لأهل الذمة فقد توسّع العباسيون في استخدامهم نتيجة لما فرضته المنطلقات السياسية ذاتها في استخدام الموالي، والمعلومات التاريخية في هذا الشأن عديدة، منها على سبيل المثال: أن أحد النصارى كان يتولى جبهة بعض نواحي الأهواز في عهد المنصور (). واستعان المنصور بالأطباء والمنجمين من أهل الذمة في دولته () وكذا فعل المهدي () والرشيد ()، وسأل جماعة من المسلمين المنصور أن يرفع عنهم المظالم ولا يمكن النصارى من ظلمهم وعسفهم في ضياعهم، ويمنعهم من انتهاك حرمتهم، فعزل المنصور أهل الذمة، () ثم مال بث أن قويت شوكة أهل الذمة في عهد المهدي الذي استخدم نفسه كاتباً نصرانياً على بعض ضياعه بالبصرة فظلم الناس بمعاملته، ثم أمر المهدي ألا يكتب أحد من الذمة لأحد من العمال ().

وتكرّر أمر عزلهم أيام الرشيد () مما يعني استخدامهم من جديد، وتم عزلهم كذلك في عهد المأمون وكان عددهم ألفين وثمانمائة، وقطعت أسماء اليهود من ديوان الجيش والخراج (). ويبدو أن فتح باب استخدام الموالي وأهل الذمة، قد دفعهم إلى تنافس وصراع محموم فيما بينهم، فظهرت المشاحنات والوشايات وكيد بعضهم لبعض ()، فهم وحدهم المسؤولون عن تبعات هذه المشاحنات، وليس من العدل إلقاء اللوم على العباسيين في أمر نكب بعضهم أو مصادرة أمواله.

أما بالنسبة لأهل الذمة فالأصل في استخدامهم مرفوض شرعاً، () بل أن عليهم الالتزام بشروط العهد الذي وافقوا عليه في ملبسهم وركوبهم ودور

عبادتهم) (. ورغم ذلك تم استخدامهم في الدولة، لما أملت المنطلقات السياسية ولم يتم طردهم إلا بعد مظاهرتهم للمسلمين وظلمهم وعسفهم في حقوقهم.

الهوية الثقافية السياسية للدولة العباسية:

تقود مسألة التوسع في استخدام الموالي وأهل الذمة إلي تحديد معالم الهوية الثقافية السياسية للدولة، فقد بدت الدولة العباسية وكأنها غيرت ملامح الهوية الثقافية السياسية للدولة العربية، خاصة وأن المنطلقات السياسية للدولة العباسية قد جمعت قوميات وأديان وتيارات فكرية مختلفة، ضمن ائتلاف كبير تحت سلطان الدولة، وتناولنا للهوية الثقافية السياسية للدولة قد يقدم تفسيراً لنوع العلاقة مع هذا الائتلاف الواسع.

فعندما يكون هناك انقسام عميق وحاد في القيم والاتجاهات السياسية في المجتمع تشكل الفئات المتميزة ثقافات سياسية فرعية، لديها وجهات نظر مختلفة على الأقل فيما يخص القضايا السياسية الجوهرية، وإذا ما حدث وتطابقت اتجاهات الثقافات السياسية الفرعية مع الاختلافات الإثنية أو القومية أو الدينية، فإن الانقسامات تكون دائمة وعميقة ومهددة للنظام والدولة ().

ويبدو أن العباسيين نجحوا في تقريب وجهات النظر وتخفيف حدة الخلافات على الأقل بين الفئات التي تمثل الأغلبية والسواد الأعظم في الدولة، ولا يتم ذلك إلا بإيجاد صيغة ملائمة لائتلاف عام يضم هذه الفئات المختلفة، ويكون

المسؤول الأول عن نجاح هذا الائتلاف هنا هي الهوية الثقافية السياسية للدولة العباسية.

في تحديد معالم هذه الهوية ذهبت بعض الدراسات إلى أن الحكم العربي انتهى بمجئ العباسيين، وأن الفارسية انتصرت على العربية تحت ستار الأممية الإسلامية. () وفحوى هذه الدعوة أن الدولة العباسية قامت على كواهل الفرس، وانطلقت من خراسان، ولعل أبرز ما عُوِّل عليه عبارة: إن الدولة العباسية أعجمية ودولة بني مروان عربية أعرابية (). ويبدو لنا أن المقصود بلفظ الأعجمية هو التفسير الجغرافي لانطلاق الدولة العباسية، ونسبة الدولة في هذا القول بكونها أعجمية وتلك عربية تبدو أنها عائدة على الجند فقط، لأن في لفظ بني العباس، وبني أمية هو تحديد مسبق لكونهما عربيتين.

فبالرغم من قول الجاحظ أن دولة بني العباس أعجمية يعود ويذكر أن أكثر نقباء الدعوة العباسية من صميم العرب ومن صليبة هذا النسب، وما قامت الدولة إلا علي أيديهم ()، فيتأكد للدراسة أن المقصود بـ : "أعجمية" هم الجند بالمعنى الجغرافي، ففي جميع مدن خراسان قوم من العرب من مضر وربيعة وسائر بطون اليمن ()، وإنما أطلق عليهم جند خراسان لما كان قد صدر الإسلام من الانتماء إلى المواطن فيقال: جند قنسرين، جند دمشق الخ (). فإذا كان الوضع على هذه الهيئة من عروبة جند الدولة والتي يعلم الجاحظ حقيقتها فلا يبقى من مغزى للفظ "أعجمية" غير المعنى الجغرافي، وتؤكد المصادر العربية على أن

العصر العباسي الأول عربي ولاشك، فلم تفسد عصبية العرب إلا من لدن عهد المعتصم فما بعد ().

وعليه يمكن القول بأن الهوية الثقافية السياسية للدولة العباسية هي الثقافة العربية الإسلامية فحتى ذلك الوقت لا يمكن الفصل بين العروبة والإسلام فالإسلام هو عماد الحكم العربي، والعرب هم من يقيم أركان الإسلام. بمعنى آخر أن الهوية الثقافية السياسية هي الوعاء الذي تتحدد من خلاله ملامح وأهداف سياسة الدولة وفقاً لما تفرزه نتائج توجهات الشرعية من جهة، والمرجعية من جهة أخرى، فإذا كانت الشرعية هي القرابة من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وكل ماتحملة هذه القرابة من معان أخلاقية ودينية، وكانت المرجعية الكتاب والسنة بالمفهوم والممارسة العربية، وهي الإطار الذي يصح مسار الشرعية، فلا بد أن يكون الوعاء الثقافي مطابقاً ومتماً لهذه التوجهات التي تحظى بالأغلبية، وبالتالي فإن الثقافة العربية الإسلامية هي الهوية الثقافية السياسية للدولة العباسية.

ونستنتج مما سبق أن المنطلقات السياسية للدولة العباسية ساعدت إلى حد كبير في استخدام الموالي وأهل الذمة، وأن أغلب تلك المنطلقات أو ما نتج عنها كان يصب في صالحهم، نظراً لمكانتهم في الشريعة الإسلامية، فكان على الخلفاء إتباع القيم الإسلامية في شأنهم لما أملت شرعية الحكم، وما ألزم العباسيون به أنفسهم من سياسة دينية انعكست بشكل ايجابي على الموالي وأهل الذمة فكانت

تبعات توجهات منطلقات السياسة العباسية تسير في مصلحتهم. وإذا كان الأمر كذلك، فهل كانت المنطلقات الاقتصادية تسير في مصلحتهم أيضاً؟

المبحث الثاني : المنطلقات الاقتصادية وأثرها على الموالي وأهل الذمة.

يبدو أن سياسة العباسيين المالية كانت متأثرة إلى حد كبير بظروفهم السياسية، ففي دولة تقوم على أساس ديني كالدولة العباسية لابد أن يكون منطلقها معتمداً على النظام المالي الإسلامي. وقد حدد هذا النظام مسبقاً نوع العلاقة المالية بين الدولة والموالي وأهل الذمة، وهي علاقة تقوم على أساس التعاون المالي، وهذه العلاقة أنتجت الظروف العامة لحياة المسلمين وأهل الأمصار المفتوحة، خاصة أن قسماً من الأحكام المتعلقة بالجوانب المالية لم تكن في أغلبها وفق النصوص الشرعية المستمدة من (الكتاب والسنة)، وإنما كان مصدرها التشريعي الاجتهاد.

ولجوء المسلمين للإجتهاد يعني أن الظروف المالية دفعت النظام المالي في الإسلام إلى إيجاد صيغة ملائمة تضمن استمرار العلاقة المالية بين الدولة وأهل الذمة، وهي علاقة مصالح متبادلة. فمن مصلحة الدولة نجاح استثمار أموال أهل الذمة لدفع الفأض، ومن مصلحة أهل الذمة دفع الفأض للدولة لضمان استمرار وسلامة استثماراتهم وأموالهم. فإذا كان هذا شكل العلاقة في جانبها المالي مع الدولة أي على الصعيد الرسمي، فإنها تبدو أكثر تعاوناً على الصعيد الخاص، فالفتوحات الإسلامية حددت أسلوب توزيع الثروة، فجعلت من الفاتحين

ملاكاً ومستثمرين، فكانوا مضطرين لاستخدام أهل الأمصار المفتوحة في استثماراتهم، خاصة في ظل ما تفرضه عليهم خلفيتهم العسكرية أو الجهادية، من تنقل شبه دائم، والقيام بأعباء تثبيت الأمن والاستقرار.

هذه الظروف تدفع بالعلاقة المالية بين المسلمين وأهل الذمة على التعاون التام تقريباً، ويؤيد هذا الرأي ما ذهب إليه صاحب المقدمة عند قوله: أن العرب استعملوا أهل الدول قبلهم في مهنهم وحاجات منازلهم، واختاروا منهم المهرة فأفادوهم علاج ذلك. ونظراً لما حصل لهم من اتساع العيش والتفنن في أحواله، فقد بلغوا الغاية في ذلك وتطوروا بتطور الحضارة، والترفع في الأحوال واستجادة المطاعم والمشارب والملابس والمباني وسائر الماعون (كما أنهم يعتبرون المادة الأساسية في إقامة السوق وعمارة الطريق وغير ذلك).

ولم يقتصر التعاون المالي مع الموالي وأهل الذمة على الأعمال الصغيرة أو التي قد تظهرهم بمظهر العبيد، بل يوجد في النظام المالي الإسلامي فرص وامتيازات لأهل الذمة يمكنهم استغلالها، وتجعل منهم سادة أنفسهم منها على سبيل المثال: إذا استأجر الذمي أرض عشر يسقط عنها العشر ولا خراج عليه). ويسمح لأهل الذمة بالمشاركة في التجارة مع المسلمين بشرط أن يكون المسلم هو من يلي البيع والشراء، (فإن لم يتولوا البيع والشراء فهم على الأقل يتولون المهام المالية الأخرى كأعمال الصرافة وتولي بيوت أموال التجار).

ويتبين مما سبق أن النظام المالي في الإسلام يعتمد في جزء كبير منه على أهل الذمة، وجمع بينهم وبين المسلمين في علاقة مالية وثيقة بنيت على أساس التعاون والمشاركة المالية. غير أن ماتم عرضه هو الجانب النظري أو المثالي الذي يفترض أن يكون عليه الواقع المالي، فما هي حقيقة تطبيق العباسيين لمفهوم النظام المالي الإسلامي على الموالي وأهل الذمة؟. إن المنطلقات المالية للدولة العباسية كانت متأثرة بشكل كبير بظلال السياسة الدينية، التي ألزمت العباسيين أن يقدموا صورة مالية مخالفة لعصر الأمويين، أو على الأقل إظهار فوارق واضحة بينهم، خاصة وأن سياسة مركزية الدولة صارت تنسب المحاسن والمساوي إلى الخليفة مباشرة.

فإذا أضيف إلى ذلك المشكلات المالية المضطربة نتيجة الانقلاب الكبير الذي أحدثه قيام الدولة العباسية، فإن الوضع المالي بشكل عام ينذر بأزمة مالية كبيرة كان على العباسيين مواجهتها وهم ملزمون بتصحيح مسارها. ويعبر عن سوء هذه الأوضاع صاحب "رسالة الصحابة" التي كتبها إلى المنصور في وجوب تنظيم الخراج، لأن الوظائف غير ثابتة على الكور وكثيراً ما تتغير، وليس للعمال أمر ينتهون إليه ولا يحاسبون عليه، فيأخذون الناس بالمظالم والمغالاة، فيغرم من أعمر ويسلم من أخرج، ويرى أنه من الأفضل تدوين الوظائف حتى لا يؤخذ رجل بوظيفة قد عرفها وضمنها ولا يجتهد في عمارة إلا كان له فضلها ونفعها ().

فنتج عن هذه الظروف مجتمعة اهتمام بالغ من المنصور الذي كان هدفه تأسيس نظام مالي للدولة يضمن وفرة الموارد المالية دون أن يرهق الرعية ويحملها مالا تطيق، بسياسة العسف والجور، بل كان مطالباً بتوسيع العيش وتوفير الرفاهية، فكان دأبه عند البحث عن موقع لبناء بغداد أن يكون موضعاً يرتفق الناس به، ولا تغلوا عليهم فيه الأسعار، حتى لا تقل المادة وتشتد المؤنة ويشق على الناس (). ولم يقتصر اهتمام المنصور بموقع المدينة، بل اهتم بكافة موارد الدولة منها: الخراج، فمنع تحويل الأرض الخراجية إلى عشرية، وعدّ مقدار الوظائف، وجعل لكافة الأقاليم دواوين يرجع إليها في تقدير قيمة الخراج ().

وكان يتابع الأوضاع المالية في كل النواحي ويسعى لإصلاحها ()، واهتم بالأسواق التجارية ونظمها وسعي في إعمارها (). وبلغ من تفقّد المنصور للأعمال ومراعاته لها إلى الحد الذي تضايق فيه كتابه، حتى أنهم طلبوا من متطبيه تزيين شرب النبيذ له علّه يلهيه عنهم (). ويروى أن ولاة البريد في الآفاق يكتبون للمنصور في كل يوم بسعر القمح والحبوب، وبسعر كل مأكل، وبكل ما يقضي به القاضي، وبما يعمل به الوالي، وبما يرد على بيوت المال، حتى إذا لاحظ تغير الأسعار تلطف برفقة حتى يرجع السعر إلى حاله ().

وجعل لكل تجار وتجارة شوارع معلومة في بغداد، وصفوف من الحوانيت فلا يختلط قوم بقوم، ولا تجارة بتجارة، ولا يباع صنف مع غير

صنفه () إلا في السوق العظمى التي تجتمع فيها أصناف التجارات والصناعات () . إن هذه السياسة المالية الناجحة للمنصور نتج عنها رخص كبير في الأسعار () ورغم هذا الرخص الذي يعتبر جزءاً من سعة معاش العامة، إلا أن فرط رخص الأسعار مجحف بحق التجار، خاصة إذا أستديم الرخص. لأن ذلك يحرم التجار من حوالة الأسواق فيفسد الربح والنماء بطول مدة الرخص، فتكسد الأسواق ولا يحصل التجار إلا على التعب، فيقلعون عن السعي في تجارتهم، وتفسد رؤوس أموالهم () . وبالتالي تقل موارد الدولة، فإذا استمر المنصور في السعي لتخفيض الأسعار للتوسعة على الناس واجه أزمة مالية في خزانة الدولة، وإذا سمح بارتفاع الأسعار ضيق على الناس واشتد أمرهم. أمام هذا المأزق أوجد المنصور سياسة مالية توازن بين رخص الأسعار، وتدقيق الموارد على الدولة، وقوام هذه السياسة ينحصر في: إصلاح جهاز جباية الأرض والإنفاق في إعمارها، وكذلك ضرورة التوسع في الإنفاق، حتى يمكن التوازن بين ما قد يحدث نتيجة لتدني الأسعار أو ارتفاعها، فيوازن ذلك بالتوسع في الإنفاق، لأن الهدف هو إزالة الكلفة والمشقة عن أهل الخراج، لأن دخل الأرض وقيمة الخراج تكون متكافئة، فعندما يزداد الدخل يزداد معه قيمة الخراج وبالعكس، ومتى ازداد الخراج فذلك يعني اتساع أحوال السكان وتوسع المصرو () .

كما أنه كان لابد من توسع الدولة في العطاء، لأن المال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان منهم إليه، ومنه إليهم، فإذا قبضه السلطان عنده فقدته الرعية، فيؤثر ذلك في نقص الجباية (). ويبدو أن المنصور أخذ بالفعل في تنفيذ سياسة التوازن المالي وتبعه أبناؤه الخلفاء من بعده، فهو من أصل الدولة وضبط المملكة ورتب القواعد، وأقام الناموس، واخترع الأشياء (). وسواء كان المنصور يقف على تفاصيل هذه السياسة أم لا فعلى الأقل يمكن القول بأن قرارات ومذاهب الخلفاء العباسيين تنسجم وتوافق إلى حد كبير سياسة التوازن المالي، ونورد هنا بعضها: فبالنسبة للأرض ألغى المهدي نظام المساحة إلى نظام المقاسمة وقام بإصلاحات عديدة تتعلق بالخراج (). وعدل هارون الرشيد خراج فارس إلى ثلثي الربع بعد أن كان على الثلثين وكان المأمون يقبل رقبة الأرض مقابل إعانة أهلها عليها ()، وازدهرت الزراعة في عهد المعتصم وأقبلت الأرض ().

أما بالنسبة للشق الثاني من سياسة التوازن المالي، أي التوسع في الإنفاق فالأدلة على أن العباسيين أخذوا بها كثيرة، فقد كان عهد المهدي سخي العطاء، واتسع الناس في معاشهم على عهده () حتى أنه أجرى الأرزاق على المجذومين وأهل السجون في جميع الآفاق (). ولم ير خليفة قبل الرشيد كان أعطى منه للمال، ثم المأمون من بعده ().

وكان المعتصم يحب العمارة ويرى أن بها تعمر الأرض، ويزكوا الخراج وتكثر الأموال، وترخص الأسعار، ويكثر الكسب، ويتسع المعاش، فكان همه

الإنفاق في وجوه الدولة (). حتى أن أحد رسله كان يُرزق نحواً من عشرين ألف درهم في الشهر الواحد (). يظهر هذا القدر الهائل من الإنفاق، أن اقتصاد الدولة العباسية كان منفتحاً مناسباً للاستثمارات ناجحة، خاصة في ظل عدم وجود أي قيود مالية على غير المسلمين من أهل الذمة، حتى أنه في بعض الأحيان تقرض الدولة بعض المستثمرين من خزانها الخاصة، ولعل في قصة بناء الرحي الكبير في بغداد دليلاً واضحاً على ذلك، فقد أمر المهدي بإقراض مبلغ خمسمائة ألف درهم، دون الاستفادة من الأرباح، ولم تعد الرحي إلى ملكية الدولة إلا بعد وفاة المقترض ().

مما سبق يتبين أن العباسيين اتبعوا سياسة مالية منفتحة واهتموا خلالها بعمارة الأرض وإصلاحها، وأنفقت الدولة بسخاء على الرعاية فعظمت جباية الدولة، واتسع الناس في معاشهم، وكان في جملتهم ولا شك الموالي وأهل الذمة خاصة أن العلاقة المالية معهم هي علاقة تعاون كما أوجب ذلك النظام المالي في الإسلام، فإذا أضيف إلى ذلك أثر المنطلقات السياسية خاصة في استخدامهم، وكذلك أثر المنطلقات المالية في التوسع في الإنفاق، والاهتمام بأهل الخراج فإننا نرى أن نتائج هذه المنطلقات كانت تصب في مصلحة الموالي وأهل الذمة إلى أبعد الحدود.

إلا أنه قد يُعترض على هذه النتيجة، بأن أهل الخراج تعرضوا لمظالم مالية كبيرة مجحفة في حقهم، فقد كانوا يعذبون بصنوف العذاب من السباع،

والزنانير، والسنانير في عهد الرشيد. () إلا أن حقيقة الأمر على غير ما يبدو عليه، فالخلفاء العباسيون عادة ما يتدخلون لإيقاف العذاب على أهل الخراج، والسبب في هذا العذاب هم عمال الخراج، فهم بين عامل خراج يطمع في تحقيق الربح من عمله، أو ضامن جباية (متقبل للأرض) يتكسب من فرق الضمانة وقيمة الخراج، ويؤكد المأمون أنه لم يفتق عليه فتق إلا وسببه جور العمال. () أما مسألة المتقبلين، وضامني جباية الخراج، فإنهم يعملون بشكل مستقل عن الخليفة، فعندما يتقبل أحدهم ضمان خراج ناحية يُلزم بإعمارها وأداء خراجها، () ولا يلتزم مع الخليفة في شئ إلا وقت أداء ما عليه من خراج، فيقوم الضامن بتعذيب أهل الناحية بصنوف العذاب حتى يفي ضمانته () وغالباً ما كان الخلفاء العباسيون يخففون معاناتهم برفع العذاب عنهم () .

على أي حال تجد الدراسة من الأدلة ما يؤكد أن الأحوال المالية للموالي وأهل الذمة في ظل الدولة العباسية ممتازة جداً، وذلك لانعكاس نتائج المنطلقات السياسية والمالية وأثرها الإيجابي عليهم. فبالنسبة لأرزاق الكتاب، وهم على الأغلب من الموالي وبعض أهل الذمة في عهد المنصور كانت ثلاثمائة درهم في كل شهر تم زيادتها في عهد المأمون، () ومقارنة برخص الأسعار أيام المنصور، فيمكن اعتبارهم من الطبقة الغنية في المجتمع، وبلغ ما يتقاضاه أحد الأطباء الذميين في دار الخلافة كل سنة ثلاثمائة وأربعين ألف درهم، () ويروى عن سيراف بفارس أن أهلها يبالغون في نفقات الأبنية حتى أن الرجل منهم أو من

تجارهم لينفق على داره زيادة عن ثلاثين ألف دينار ذهبي من غير أن يستسرف أو يستنكر ذلك له، وفيهم اليسار الظاهر حيث كانوا ().

وبلغ خراج مصر أيام المأمون على الإنصاف في الجباية أربعة ملايين ومائتين وسبعة وخمسين ألف دينار () فإذا كان ذلك على الإنصاف، فهو يعني وفرة دخل الأرض، كما يعني رضاهم بدفع القيمة دون الإضرار بهم، وبلغ من سخاء قبطية طاء النمل ما تعجب له المأمون، فقد رأى أن بيوت ماله قد تعجز عن إيجاد مثل ماله من جودة الذهب ().

تستنتج الدراسة مما سبق أن المنطلقات الاقتصادية كانت متأثرة جداً بالتوجهات السياسية للدولة العباسية، فالسياسة الدينية حددت نوع العلاقة المالية مع الموالي وأهل الذمة التي ارتبطت بالنظام المالي الإسلامي المبني أساساً على علاقة التعاون والمشاركة مع الموالي وأهل الذمة، فهم المادة في إقامة الأسواق، وشق الطرق، وغير ذلك من أصناف الحرف، وهم بعد أهل الخراج الدخل الرئيسي للدولة. بنى النظام المالي الإسلامي نظمه على أساس علاقة التعاون والمشاركة المالية معهم لضمان دخل الدولة، وفي نفس الوقت يضمن الموالي وأهل الذمة استمرار أعمالهم.

ولما كانت الدولة العباسية تقوم على أساس ديني (السياسة الدينية) كان لابد من تمسك العباسيين بتطبيق النظام المالي الإسلامي، على الأقل من باب الحرص على إثبات مضيئهم في السياسة الدينية لغرض إثبات شرعية حكمهم،

فكان لهذا أثر إيجابي على الحياة المالية للموالي وأهل الذمة. ونتيجة للمنطلقات الأساسية للدولة العباسية السياسية والاقتصادية ذاتها سعى العباسيون لإقامة دولة كثيرة المحاسن ظاهرة التميز، كإثبات عملي للسياسة الدينية، إلا أنهم في أثناء سعيهم لذلك واجهتهم بعض المشاكلات والأزمات المالية أفرزت سياسة التوازن المالي التي تقوم على: الاهتمام بالخراج وتحسين أدائه وتعديل آلياته، والترفع بأهله، وكذلك تقوم على: التوسع في الإنفاق بشكل منقطع النظير للتوازن بين ما قد يسببه رخص الأسعار من ضرر بأهل الخراج والأسواق التجارية، واستمرار تدفق الموارد المالية على الدولة.

هذا الاهتمام بأهل الخراج كان ولاشك في صالح الموالي وأهل الذمة، كما أن التوسع في الإنفاق قد شملهم التمتع بميزاته وبالتالي يمكن القول بأن المنطلقات الاقتصادية كان لها انعكاسات ايجابية على الحياة المالية للموالي وأهل الذمة، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف كان تأثير منطلقات الدولة العباسية في الجانب الاجتماعي على الموالي وأهل الذمة؟.

المبحث الثالث: منطلقات الدولة العباسية وأثرها الاجتماعي على الموالي وأهل الذمة.

من الطبيعي أن تكون الحياة الاجتماعية متأثرة إلى حد بعيد بالمنطلقات السياسية وأبعادها المالية، ربما كان أبرزها وعود ومبادئ الدعوة العباسية المتعلقة بالعدالة والتكافؤ الاجتماعي، إضافة لأثر مفهوم الخلافة الإلهية (سلطان الله في

أرضه)، والتي كان نتیجتها التزام العباسيين بسياسة مركزية الدولة، والتي بدورها ألجأتهم إلى الاستعانة بأهل العلم وذوي الكفاءات وأهل الخبرات، فإذا ما وضع بعين الاعتبار كل هذه الظروف المتداخلة والمتشابكة، إضافة إلى أن العناصر المكونة للمجتمع تضمّ مزيجاً مختلفاً من أقوام وأعراق شتى، ربما كان بالإمكان فهم شكل الحياة الاجتماعية في الدولة العباسية. إن اتباع العباسيين سياسة اجتماعية خاصة بهم، فرضتها عليهم ظروف تأسيس الدولة، تمثلت في مجموعة إجراءات مؤثرة في العلاقة بين الخلافة والمجتمع حسب ما تملیه مصلحة الخلافة العباسية، كان لغرض صهر الأقوام والأعراق المؤسسة لمجتمعاتها في قالب واحد يعرف بالرعية دون أي تمييز بين عناصرها.

والجانب المهم في سياسة العباسيين الاجتماعية، يكمن في كيفية قيادة وتوجيه الرعية في ظل انعدام مراكز النفوذ والزعمات وأهل العصبية، لذلك حرص العباسيون على تسيير مصلحة الرعية بما يضمن ولاءها التام لهم من خلال تصنيف الرعية إلى طبقات اجتماعية، تتوفر احتياجاتها وتتنامى مصالحها بحسب قرب أو بعد مكانتها من الخليفة، وفق معايير أخلاقية وثقافية توافق توجهات الخليفة. والجدير بالذكر أن مجتمع الدولة العباسية يضم قطاعات واسعة من أقوام وأعراق مختلفة، منهم على سبيل المثال: أهل الجبل، وزواقل الشام، زط الأجام ()، وبعض أهل الهند، والملتان، والسند () وقد ذكر أن جند الخلافة على خمسة أقسام: خراساني، وتركي، ومولى، وعربي، ونوبي () إلى غير ذلك من

الأعراق والأجناس التي تتوافد على حاضرة الدولة العباسية من قوافل تجارية ورقيق وسبي، ومن اجتذبهم زهو الحضارة والمدنية.

إن هذا الكم من الأقوام والأعراق في مجتمع الدولة العباسية قد يوحي بأن هذه الأجناس كوَّنت المجتمع تحت قبضة السلطان وبطش الخليفة، ولكن حقيقة الأمر على غير ما يبدو، ولعل في رسالة مناقب الترك للجاحظ تفسيراً جيداً لعلاقة الترابط في المجتمع العباسي فحواه:

إن هذه الأعراق لم تخرج من الاتفاق لأن التربة واحدة والحيز واحد، وأن الأعراق إن لم تكن راسخة فقد كانت متشابهة، لما كان من تعاملهم فيما بينهم وفق الأعراف والأخلاق والشمائل والسجية الواحدة، فهم على وتيرة واحدة، ومنهاج مشترك، فسبكوا سبكاً واحداً، وكان القلب واحداً تشابهت الأجزاء وتناسبت الأخلاط، وإن حدث تمايز واختلاف، فهو كاختلاف المدني والمكي من سور القرآن الكريم. وإنما يحدث هذا الانصهار كما يحدث مع بعض ذوي الأرحام الذين جرى عليهم حكم الاتفاق في الحسب، فصارت تلك الأسباب ولادة أخرى تصاهروا وتحالفوا عليها وأصبحت هذه المعاني تقوم عندهم مقام الولادة والأرحام. فالخراساني والتركي كلهم خراساني في الجملة، وإن تميزوا في بعض الخصائص فافترقوا في بعض الوجوه، والموالي والعربي

واحد لأن للموالى النصيحة الخالصة والمحبة الراسخة وشرف مولاه راجع إليه. وإذا كان الأمر كذلك فالنبوي خراساني، وإذا كان الخراساني مولى، والمولى عربي، فقد صار الخراساني والمولى والنبوي والعربي واحداً () .

وفي مثل هذا المعنى يقول صاحب المقدمة: أن لامعنى أن ينسب إنسان إلى قوم بعينهم، إلا باحتوائه ثقافتهم كجريان أحكامهم وأحوالهم عليه وكأنه التحم بهم، وقد يسقط نسبه الأول بطول الزمان، فما زالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب، ويلتحم قوم بآخرين في الجاهلية والإسلام والعرب والعجم () . إن هذا الانسجام والترابط في مجتمع الدولة العباسية لم يتم بشكل عفوي بل كان الفضل فيه يرجع لسياسة العباسيين الاجتماعية، وقد يتضح ذلك بشكل جيد من خلال إمعان النظر في أسلوب الخلفاء العباسيين في إسكان الناس في بغداد وسامراء. تلاحظ الدراسة أن الأسلوب الذي أسكن فيه المنصور الناس ببغداد والمعتصم بسامراء دقيق مدروس يهدف إلى مزج المجتمع، ولم يحدث ذلك محض الصدفة خاصة في بغداد، فقد كان المنصور يقف على كل صغيرة وكبيرة فيها، ويتأمل بناءها وأوضاع الناس فيها حتى أنه جعلها مدورة ليتساوى الناس في قربهم من السلطان () .

وليس في بغداد ساكن إلا من أقطعة المنصور، أو أفسح له فيها منزلاً، أو ربض أو سكة يسميها باسم من نزل بها، فإذا وضع هذا بعين الاعتبار عند تأمل

سكان بغداد لربما تبينت بعض ملامح السياسة الاجتماعية للعباسيين. يروى أن بين أرباض بغداد وقطائعها، منازل الناس من العرب والجنود والدهاقين، والتجار وغير ذلك من أخلاط الناس ينسب إليهم الدروب والسكك، وفي أحد أرباضها يسكن أهل بلخ و مرو، والختل وبخارا وأسبيشان وأشتاخنج وكابل شاه وخوارزم (). وكذلك كان حال مدينة سامراء، ففيها أقوام مختلفة من العرب وأهل قم، وأصبهان، وخراسان، وقزوين، والجبل، وأذربيجان، والمغاربة، والخزر، وقطائع الكتاب والقواد والوجوه والناس كافة ().

إن هذا النسيج الاجتماعي حرص العباسيون على صهره ضمن مفهوم الرعية للدلالة على كافة أعراق وعناصر المجتمع دون أي تمييز بينهم حتى أنه يجمع أهل الذمة مع الرعية ()، وجاء في وصية المنصور للمهدي: أحفظ الرعية وأموالهم ()، وكانت نسخ العهد بعد الرشيد للأمين والمأمون موجّهة بشكل عام إلى الرعية، وليست موجّهة لفئة محدّدة أو قوم بعينهم لأخذ البيعة () وأوصى المأمون المعتصم بالرعية وأخذ يردد الرعية الرعية (). ويبدو أن العباسيين واجهوا بعض المشكلات بعد أن حاولوا صهر فئات المجتمع بمختلف عناصره في إطار الرعية، فكان عليهم إيجاد وسيلة تمكنهم من قيادة وتوجيه هذه الرعية، فحرصوا على إيجاد قنوات وجسور تواصل معها، فصنّفوا الرعية إلى طبقات متفاوت مكانتها بمقدار التفاعل مع سلطة الخلافة، وجعلها العباسيون أساس التعامل مع الرعية، والأدلة عديدة جداً على اعتماد العباسيين هذه الطبقات الاجتماعية. ()

على أي حال قسمت الرعية إلى ثلاثة طبقات رئيسية: الطبقة العليا: وتضم الخلفاء والوزراء وبطانتهم، والطبقة الوسطى: وفيها القضاة والكتاب والأطباء، والطبقة الدنيا: تضم الفلاحين والصناع وغيرهم. () والجدير بالذكر أن هذا الطبقات الاجتماعية ليست حكرًا على أحد، ولا لقوم بعينهم بل هي شاملة لكافة عناصر المجتمع بما فيهم أهل الذمة، والسبب في ذلك، معيار تصنيف الطبقات الاجتماعية يخضع بالإضافة إلى تفاعل عناصر الطبقة مع الخليفة إلى الحالة المالية للطبقة، فقد تقصر الأسباب ببعض الناس على أن يصير حائكا كما تقصر ببعضهم على أن يكون صيرفياً. () فإذا كان الأمر كذلك فهو يعني دخول أهل الذمة في هذه الطبقات تبعاً للحالة المادية ()، ونوع المهنة، فغالباً ما يلتزم كل أهل طبقة بطبقتهم كالأطباء مثلاً: لا يفضلون دخول أبناء التجار في صناعتهم. ()

ومن الأدلة على ضلوع العباسيين في اعتماد هذه الطبقات أزياء خاصة، فللخلفاء عمّة وللفقهاء عمّة، ولكل قوم زي، فالقضاة زي، وللكتاب زي، وأصحاب السلطان ومن دخل الدار على مراتب، فمنهم من يلبس المبطنة، ومنهم من يلبس الدراعة، ومنهم من يلبس القباء ()، فمزال الملوك يختارون زياً وفناً يميل الناس إليه ويلهجون به، وهذا من خواص الدولة وأسرار الملك () .وعلى ما يبدو أن هذه الطبقات ساعدت كثيراً في مزج المجتمع العباسي إلا أنه قد يفهم من ذلك أنها كانت تفرض قيوداً اجتماعية وثقافية على عناصر المجتمع، وأنهم إنما ألزموا بها

قصرًا ومنعوا من ممارسة عاداتهم وتقاليدهم وشعائهم الدينية لمصلحة هذا الترتيب الطبقي النابع من غاية سياسية للخلفاء.

لكن الواقع التاريخي غير ذلك تماماً فالحياة الاجتماعية في العصر العباسي الأول بما فيها من حث على التمازج والتعايش ضمن طبقات اجتماعية مختلفة لم تكن غاية في حد ذاتها، أو مفرغة من النواحي الثقافية والدينية لأسباب المعيشة وطلب الرزق، بل كانت على الحقيقة توجهها تعاليم الشريعة الإسلامية والمروءة ومكارم الأخلاق العربية، ولا يبتعد عن جادة الحق من يرى أن الحياة الاجتماعية في العصر العباسي الأول ماهي إلا تفاعل وتأثير الثقافة العربية الإسلامية في غيرها من الثقافات. فالرغبة تنقسم من وجهة نظر إسلامية بين أهل ذمة ومسلمين، ولكون الثقافة العربية الإسلامية ثقافة منفتحة تقبل الآخر فقد انعكس ذلك على أداء الحكم العباسي بدافع السياسة الدينية، فكانت معاملة الذميين بمنتهى التسامح، حتى أنه سمح لهم بمخالفة عهد الذمة، فاتخذوا البراذين الشهرية والخيال العتاق واتخذوا الشاكرية وتسموا بأسماء عربية من أسماء الصحابة كالحسن والحسين والعباس وعلي، فرغب إليهم المسلمون، وترك كثير منهم عقد الزنانيير، وأنف كبرائهم إعطاء الجزية عن يد وهم صاغرون ().

بمعنى آخر فقد كانوا متأثرين بالثقافة العربية الإسلامية فحرصوا على الاصطباغ بها، وأخذ كل ما هو عربي، وتم ذلك عن اقتناع من أنفسهم وبحرية تامة وبمحض إرادتهم، ويذكر صاحب المقدمة في هذا المعنى: أن النفس تعتقد

الكمال فيمن غلبها فانقادت إليه لنظرة الكمال فيه وبما وقر عندها من تعظيمه، فإذا حدث هذا واعتقدته النفس انتحلت جميع مذاهبه وعاداته فتنشبه به في ملبسه ومركبه وسلاحه بل في سائر أحواله، حتى إذا كانت أمة تجاور أخرى ولها الغلب عليها فيسري إليهم من هذا الشبه والافتداء حظ كبير. () كما كان أثر الثقافة العربية بالغاً في العجم من ذميين وغيرهم من رعايا الدولة العباسية، خاصة في اللغة فهي مفتاح الثقافة العربية، ومقترنة بشكل كبير بالدين الإسلامي، وطريق لا بد منه للوصول إلى المناصب السياسية في الدولة، فهجروا ألسنتهم في جميع الأمصار، وصار اللسان العربي لسانهم حتى رسخ ذلك لغة في جميع أمصارهم ومدنهم، وصارت الألسن الأعجمية دخيلة فيها وغريبة. ()

ويؤيد هذا التفسير ما ذكر عن لسان أهل فارس حيث أنهم كانوا يتكلمون ثلاثة ألسن: الفارسية وقد تختلف في بعض ألفاظها فيما بينهم، والفهلوية وبها مكاتبات المجوس وكتب العجم وتحتاج إلى تفسير حتى يعرفها الفرس، واللسان العربي يستعمله عامة الناس، وبه مكاتبات السلطان والدواوين. () ويذكر عن أحد رساتيق خراسان أنهم أكثر من بخراسان كتباً وأحسنهم إنشاءً وألكنهم بالعربية. () وأهل مرو أنجب الناس في الفقه والدين والنظر والكلام. ()

إن هذه التأثيرات الثقافية كانت تحدث بشكل تلقائي خاصة وأن لهم الحرية المطلقة في الاختيار بين امتزاجهم في الثقافة العربية الإسلامية وتشرّبها وهضمها أو رفضها والالتزام بثقافتهم الخاصة، مع تمتعهم بكافة الحقوق الدينية والمدنية.

فلهم الحق مثلاً - أي أهل الذمة - في محاكم خاصة تقضي النزاعات فيما بينهم، فإذا تنازعوا في حق وترافعوا فيه لحاكمهم لم يمنعوا منه، فإن ترافعوا فيه لقاضي المسلمين حكم بينهم بما يوجبه الإسلام وتقام عليهم الحدود ()، فلهم حرية الاختيار في ذلك. وإذا تحاكموا إلى الإسلام فإن معاملتهم تكون على قدم المساواة مع المسلمين فإذا سرق مسلم من ذمي، يلزمه ما يلزم السارق من مسلم ولو كان السارق ذمياً يلزم السارق المسلم () .

والحق أن الذميين كانوا يحيون حياة عزيزة كريمة في ظل الدولة العباسية رغم ما قصدت إليه الشرعية الإسلامية من تأدية الجزية وإلحاق الصغار بهم، وسمحت لهم الدولة بممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية بحرية تامة رغم مخالفة ذلك نصوص عهد الذمة، فعلى سبيل المثال كان النصاري يحتفلون بعيد الشهيد الذي يتباهرون فيه بما لا يحتمل من المعاصي كما فعل أقباط مصر، ففي هذا العيد يلقي النصاري تابوتاً في النيل ليزداد منسوبه، ويكون ذلك اليوم عيداً يرحلون إليه من جميع القرى ويركبون فيه الخيل، ولا يبقى مغن ولا مغنية ولا صاحب لهو ولا فاتك ولا ماجن إلا ويخرج لهذا العيد، وتثور به الفتن، وتباع فيه الخمر ما قد يبلغ قيمته أحياناً خمسة آلاف دينار () .

وسمح للفرس بالاحتفال بعيد نيروزهم، فيضرمون النيران الكبيرة تنويهاً لذكره وإشهاراً لأمره ويتغنى به شعراؤهم () . لكل هذا يمكننا من القول بأن علاقة الدولة العباسية بالموالي وأهل الذمة كانت علاقة امتزاج مع احتفاظهم

بحرية اعتقادهم ودينهم وقيمهم الفكرية، فهي علاقة امتزاج والجدل بالتالي هي أحسن.

الخاتمة والنتائج

وأخيراً من خلال ما تمّ عرضه تستنتج الدراسة أن السياسة الدينية للدولة العباسية تعدّ المنطلق الأساسي الذي حدد توجهات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا المنطلق كان يدفع العباسيين إلى تطوير الدولة وأنظمتها ربما بشكل غير مباشر. ففي الجانب السياسي سعى العباسيون لإثبات شرعية حكمهم بأنهم أصحاب الحق في الخلافة، أنهم أهل بيت النبوة، وحكام الله في أرضه، فكان الإثبات العملي لذلك بأن تظهر دولتهم بثوب العزة والعظمة والعدالة، ونتج عن اتباع السياسة الدينية، توسيع دائرة حكمهم لتشمل فئات أكبر من المجتمع، وإرساء قواعد المذهب السني، كما أن مظاهر السياسة الدينية، كإظهار سيرة العدل، وتعبئة حملات الجهاد، والسعي لنشر الإسلام كان لها آثار إيجابية على الدولة العباسية. وألزم التطبيق العملي للسياسة الدينية العباسيين باتخاذ إجراءات ضرورية لتثبيت حكمهم والاستمرار في اتباع سياستهم الدينية تمثلت في اتجاه مركزية الدولة لتكسر طوق العزلة الذي قد يفرضه التطبيق المثالي للسياسة الدينية وكان من أبرز نتائج مركزية الدولة الاتصال المباشر بين الخليفة والرعية، وضرب مراكز النفوذ في الدولة، فزاد ذلك في وحدة صفها وتخطت من خلالها دوامة العصبية القبلية. إن اتجاه مركزية الدولة أفرز بدوره اتجاه استخدام الكفاءات

وذوي الخبرات في أجهزة الدولة، فقد أصبح أي خلل يطرأ على الحياة العامة في الدولة قد يفسر بأنه تقصير من الخليفة، ونتج من استخدام الكفاءات تطور أجهزة الدولة وتحسن أدائها لدرجة تعكس رقياً حضارياً منقطع النظير .

أما الجانب الاقتصادي فكان المنطلق الأساسي للدولة يدفع العباسيين لمحاولة التطبيق المثالي للنظام الإسلامي، ولنفس الأسباب في إثبات شرعية حكمهم اهتموا بالخراج والتجارة وتوسّعوا في الإنفاق في وجوه الدولة، فنتج عن ذلك ازدهار كبير في الدولة العباسية لدرجة أصبحت فيها بغداد محط أنظار العالم تجارياً وحضارياً، فهذا الازدهار خلق مدنية متطورة لها بريق حضاري مميز ولمسات رقي في أسلوب التعامل وطرائق العيش المختلفة، أخذت باقي الأمم تتعلم منها وتتناقل مذاهبها. هذه التوجهات السياسية والاقتصادية ونتائجها، انعكست على تطبيق العدالة الاجتماعية للعباسيين فسيرة العدل، وفتح باب المشاركة السياسية، وذلك البريق الحضاري الذي أفرزته الحياة المالية، جذب مختلف فئات الأمم الأعجمية، وحرصت على الانصهار في الثقافة العربية الإسلامية بشكل عفوي وبحرية اختيارهم، فانضمّوا إلى طبقات المجتمع المختلفة والتي تعدّ جسر التواصل بين الخليفة والرعية دون أي تمييز بين عناصرها في اللون أو الدين .

هذه الاتجاهات المختلفة، لمنطلقات الدولة العباسية استفاد منها الموالي وأهل الذمة بشكل كبير، فالسياسة الدينية جعلتهم على مسافة متساوية مع العرب في البعد أو القرب السياسي من الخليفة، وفتحت أمامهم باب المشاركة السياسية

بالأخص من خلال مركزية الدولة، واستخدام أهل الكفاءات. وضمتهم مع الدولة علاقة تعاون مالي تمتعوا من خلالها بكافة الامتيازات المالية في الدولة، كما تميز الجانب الاجتماعي بعلاقة امتزاج وانصهار ثقافي طوعي بحرية إرادة مطلقة.

Abstract

This paper dealt with the principles of the Abbasid Caliphate and its impact on the non-Arab Muslim and Ahl al-Dhimma 132-226 AH / 750-840 AD. It is aimed to know the basic premises and policies by the Abbasids, and the impact of these policies on non-Arab Muslim and Ahl al-Dhimma and the people in the Abbasid community. To achieve the objectives of this paper, we were to follow the methodology of historical research, an approach that relies on collecting facts and information, and then compared, analyzed and interpreted the data. The paper has shown the most important policies that have affected the political orientations of the Abbasid Caliphate, as the paper was to highlight the results of these trends and their impact on the non-Arab Muslim and Ahl al-Dhimma in political perspective. As explained in the paper, there is type of relationship by implementing the Islamic financial system with the non-Arab Muslim and Ahl al-Dhimma, then offered a realistic application of this system by Abbasids, and the paper recorded and highlighted the effects on the non-Arab Muslim and Ahl al-Dhimma. The paper also indicated the type of social hierarchy established by the premises of the Abbasid

Caliphate, and the extent of its impact on the non-Arab Muslim and Ahl al-Dhimma.

الهوامش

1. شاکر مصطفى، دولة بني العباس، ج وكالة المطبوعات، الكويت، (دت)، ص .
2. (إذا اعتقد المواطنون ضرورة طاعة القوانين، فيعني ذلك ارتفاع مستوي الشرعية)، جبرائيل الموند وآخرون، السياسة المقارنة، ترجمة: محمد زاهر المغربي، منشورات جامعة قاريونس، م، ص .
3. عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ثاني الخلفاء العباسيين وهو المؤسس الحقيقي لدولة العباسية توفي سنة ٥٠٠هـ، (بن عربي محي الدين، محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار، تحقيق محمد مرسى الخولي، دار الكتاب الجديد، القاهرة، م، ج، ص .).
4. محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، (دت)، ج، ص .
5. جلال الدين السيوطي، تاريخ الخلفاء، دار الفكر، بيروت، (دت)، ص .
6. أحمد بن عبد الله القلقشندي، مآثر الإنافة، في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار أحمد فرج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ص .
7. أحمد بن إسحاق اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت، م، ج ص .
8. أبا عبيدة القاسم بن سلام، الأموال، خليل محمد هراس، دار الفكر لطباعة والنشر، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، م، ص ؛ جمال

- الدين تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصورة عن دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (مصر، د.ت)، ص .
- . على بن الحسن المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الأندلس، بيروت، (د.ت) ج ، ص ؛ على بن محمد الموردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، منشورات محمد بن علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، (د.ت)، ص .
- . احمد بن إسحاق، مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق: وليم مورلد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ص ؛ عبد الحي بن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتبة التجارية، بيروت، (د.ت)، ج ، ص .
- . المهدي: هو محمد بن أبي جعفر المنصور، ثالث خلفاء بني العباس، توفي سنة هـ، ابن عربي مصدر سابق، ص .
- . (ذكر الطبري إن هذه الرواية كانت عن طريق خليفة بن خياط، ولا يوجد لها أي اثر في تاريخ خليفة إلا في هامش المحقق)، الطبري، مصدر سابق، ج ، ص ؛ خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار القلم، مؤسسة الرسالة، (دمشق، بيروت) م ص .
- . ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ص .
- . ابن ابي اصيبعة، موفق الدين الخزرجي، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، ص .

- . ابن الخياط، مصدر سابق، .
- . المسعودي، علي بن الحسين، التنبيه والإشراف، طبع بريل، ليدن، م،
- ؛ النويري، مصدر سابق، ص .
- . الطبري، مصدر سابق، ج، ص .
- . المسعودي، التنبيه والإشراف، مصدر سابق، ص .
- . المأمون: عبد الله أبو العباس بن الرشيد، ولد سنة سبعين ومائة هجري، ومن أعلم خلفاء بني العباس، ومات سنة ثمان عشرة ومائتان بأرض الروم ودفن بطرطوس، السيوطي، مصدر سابق، .
- . الماوردي، مصدر سابق، ص ؛ الشيزري، عبد الرحمن بن نصر، النهج السلوك في سياسة الملوك، تحقيق: محمد أحمد دمج، مؤسسة بحسون، دار المنال، (بيروت، د.ت)، ص .
- . ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، العبر وديوان المبتدأ والخبر، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: أم. كاترمير، عن طبعة باريس، سنة ف، مكتبة لبنان، (بيروت، ف)، ج، ص .
- . الجاحظ عمرو بن بحر، رسائل الجاحظ: تحقيق علي أبو ملح، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، م، .
- . ابن خلدون، مصدر سابق .
- . الطبري، مصدر سابق، ج .
- . النفس الزكية: محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، قام بثورة علي المنصور بالمدينة سنة خمس وأربعين ومائه هجري، المسعودي، مروج الذهب، مصدر سابق، ج، ص .

- . الطبري، مصدر سابق، ج ، ص .
. اليعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، مصدر سابق، ص ؛ السيوطي، مصدر سابق، ص .
. الطبري، مصدر سابق، ج ، ص .
. الجهشياري، محمد بن عبدوس، الكتاب، تحقيق: حسن الزين، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)، ص .
. اليعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، مصدر سابق، ص ؛ السيوطي، مصدر سابق، ص ؛ السيوطي، مصدر سابق، ص .
. ابن أبي أصيبعة، مصدر سابق، ص .
. الطبري، مصدر سابق ج ، ص ، الخليفة هارون الرشيد أعظم الخلفاء العباسيين، توفي سنة هـ، بن عربي، مصدر سابق، ص .
. ابن الجوزية، شمس الدين، أحكام أهل الذمة، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار ابن خلدون، الاسكندرية، (د.ت)، ج ص .
. ابن الجوزية، المصدر نفسه، ص .
. ابن الجوزية، مصدر سابق، ص .
. المصدر نفسه، ص .
. الجهشياري، مصدر سابق، ص ؛ الصابي، هلال بن المحسن، رسوم دار الخلافة، تحقيق: ميخائيل عواد، دار الرائد العربي، بيروت، م، ط .
. ابن الجوزية، مصدر سابق، ص .
. ابو يوسف، مصدر سابق، ص ؛ الماوردي، مصدر سابق، ص .

- . جبرائيل الموند، مرجع سابق، .
- . ولهاوزن، يوليوس، تاريخ الدولة العربية، ترجمة: محمد عبد الهادي بوريدة،
الألف كتاب، (القاهرة، ف)، ص وما بعدها.
- . الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، علي أبو ملح، دار مكتبة الهلال،
بيروت، م، ط، ج، ص .
- . الجاحظ، رسائل الجاحظ، مصدر سابق، ص .
- . اليعقوبي، احمد ابن الواضح، كتاب البلدان، ضمن: كتاب بن رسته، احمد بن
عمر الأعلاق النفيسة، طبع بريل، ليدن، مج .
- . ابن خلدون، مصدر سابق، .
- . المقرئزي، تقي الدين، النزاع والتخاصم فيما بين بني امية وبني هاشم،
تحقيق: حسين مونس، دار المعارف، بيروت، د.ت، ؛ ابن خلدون،
مصدر سابق ص .
- . ابن خلدون، مصدر سابق، ص .
- . ابن عبد ربه، احمد بن محمد: العقد الفريد ضبط: أحمد أمين و آخرون،
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، م، ط، ج، ص .
- . القرشي، يحيى بن ادم، كتاب الخراج، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعرفة
للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت)، ص .
- . ابن الجوزية، مصدر سابق، ج، ص .
- . الجاحظ، مصدر سابق، ص .

عبدالله بن المقفع، رسالة الصحابة، ، أحمد زكي صفوت، جمهرة رسائل

العرب في العصور العربية الزاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر،

ج ، ص

. الطبري، مصدر سابق، ج ، ص

. شاعر مصطفى، مرجع، ص .

. الطبري، مصدر سابق ج ، ص .

. اليعقوبي، البلدان مصدر سابق، ص .

. الجهيشاري، مصدر سابق، ص .

. الطبري، مصدر سابق، ص .

. اليعقوبي، البلدان، مصدر سابق، ص .

. المصدر نفسه، ص .

. البغدادي، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج ، ص .

. ابن خلدون، مصدر سابق، ج ، ص .

. المصدر نفسه، ص .

. المصدر نفسه، ص .

ابن طباطبا، الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية، دن، بيروت م،

ص .

البلاذري، أبي الحسن، فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار

الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص .؛ الجهيشاري، مصدر سابق، ص .

. ابن حوقل، مصدر سابق، ص .

. البلاذري، مصدر سابق، ص .

- . المسعودي، مروج، مصدر سابق، ص .
. اليعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، مصدر سابق، ص .
. ابن الأثير، عزا لدين، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، م،
ج ، ص .
. الطبري، مصدر سابق، ج ، ص .
. المسعودي، مروج الذهب مصدر سابق، ص .
. ابن الفراء، الحسين بن محمد، رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة،
تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، (د.ت)، ص .
. اليعقوبي، البلدان ، مصدر سابق، ص .
. اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، مصدر سابق، ص ؛ الجهشياري، مصدر
سابق، ص .
. السيوطي، مصدر سابق، ص .
. ابن حوقل، مصدر سابق، ص .
. أبو يوسف، الخراج، طبعة سوسة، مصدر سابق، ص خ .
. اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، مصدر سابق، ص ؛ الجهشياري، مصدر
سابق، ص .
. الطبري، مصدر سابق، ج ، ص .
. ابن أبي أصيبعة، مصدر سابق، ص .
. ابن حوقل، مصدر سابق، ص .
. المقرئ، تقي الدين، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف
بالخطط المقرئية، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ج .

- . المقریزي، الخطط المقریزية، كمصدر سابق، ص .
. الجاحظ، عمرو بن بحر، البخلاء، طه الحجازي، دار المعارف، مصر،
م، ص .
. اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، مصدر سابق، ص .
. الجاحظ، رسائل الجاحظ، مصدر سابق، .
. الجاحظ ، رسائل الجاحظ، مصدر سابق، ص .
. ابن خلدون، مصدر سابق، ج ، ص .
. ابن العبري، غريغوريوس المالطي، تاريخ مختصر الدول، تحقيق: انطون
صالحاني اليسوعي، المكتبة الكاثوليكية، بيروت، ط ، ص .
. اليعقوبي، البلدان، ص .
. اليعقوبي، البلدان ، ص .
. اليعقوبي ، البلدان، ص .
. اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص .
. الطبري، مصدر سابق، ج ، ص ؛ ابن الأثير، مصدر سابق، ج
ص .
. الطبري، المصدر نفسه، ج ، ص .
. الطبري، المصدر نفسه، ص ؛ ابن الأثير، مصدر سابق، ص .
. الطبري، المصدر نفسه، ص . السيوطي، مصدر سابق، ص .
. الشيزري، مصدر سابق، ص ؛ مؤلف، مجهول.، قانون السياسة ودستور
الرياسة، تحقيق: محمد جاسم، منشورات دار الشؤون الثقافية العامة، (أفاق
عربية)، العراق، (د.ت)، ص .

-
- . الجاحظ، عمرو بن بحر، الحيوان، البابي الحلبي، القاهرة،
هـ، ص .
- . جعفر، قدامة، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيق: محمد حسين
الزبيدي، دار الرشيد، العراق، م، ص .
- . ابن أبي أصيبعة، مصدر سابق، ص .
- . الجاحظ، البيان والتبيين، مصدر سابق، ص .
- . ابن طباطبا، مصدر سابق، ص .
- . الجاحظ، رسائل الجاحظ، مصدر سابق، ص .
- . ابن خلدون، مصدر سابق، ج ، ص .
- . المصدر نفسه، ج ، ص .
- . ابن حوقل، مصدر سابق، ص .
- . المصدر نفسه، ص .
- . ابن حوقل، مصدر سابق، ص .
- . الماوردي، مصدر سابق، ص .
- . أبو يوسف، مصدر سابق، ص .المقريري، مصدر سابق، ج
ص .القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء،
وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة
والطباعة والنشر، مصر، (د.ت)، ج ، ص

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.
This page will not be added after purchasing Win2PDF.